

Copyright © King Saud University

40  
070



تنزيل السكينة على مناديل المدينة ، تأليف تقي الدين

السبكي ، على يد سبط الكافي - ٧٥٦ هـ . كتيبة القرن

لبنان - طرابلس



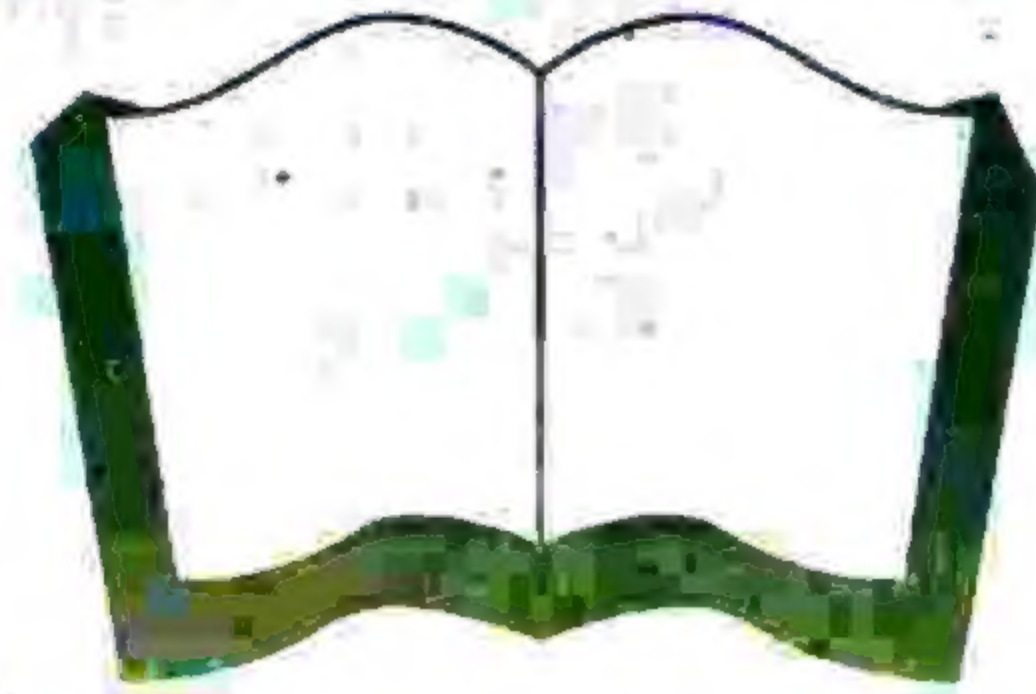
٨١

٨٩

٨٨

منه سنة ، خطا بخط حمد ، أخرجت من الأرض  
بأخرها بلغة مقابلة سنة ١٢٢٠ هـ

مقه المراهب اللاسكية



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: تنزيل السكينة على مناديل المدينة  
اسم المؤلف: تقي الدين السبكي  
تاريخ النسخ: ١٢٢٠ هـ  
عدد الأوراق: ٨٨  
ملاحظات: (طبعة)

(٧٥٧ - ٧٧١ هـ)





كما نزل السكينة على قناديل المدينة.

تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق

عبد الله بن أبي سلام معني الامام بحمد النعم

والكرام نعمي الدين ابي الحسن علي بن عيسى

ابن عبد الكافي

مجلسی  
۱۰۸۵ برکت و غفران

في نوبيا اصر العباد  
لدى العاشق  
عبد الله



لعلهم يأتوا يومئذ  
 لا يدرى الله العليم  
 الغيبيون



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعْقَى  
 مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي اسْتَفَدْنَا بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعَادَةً لَا تَبِيدُ  
 وَأَسْجُدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ وَأَسْجُدُ أَنْ مُحَمَّدًا  
 عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْهَادِي إِلَى كُلِّ أَمْرٍ رَشِيدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ صَلَوةً  
 تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ لَا تَزَالُ تَقَابِلُ كَرَمًا وَسَلَامًا وَسَلَامًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدَّيْنِ  
 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْلِمُ أَنَّ بَرَاءَتَنَا مِنْ عَلِيٍّ بِهِ فَهُوَ بِسَبَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّجَاهِي بِهِ اعْتِمَادِي فِي تَوَسُّلِي إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ عَلَيْهِ  
 فَهُوَ وَسِيلَتِي إِلَى اللَّهِ فِي دُنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَمْ لَمْ يَنْفَعْنِي بِأُطْلُفِهِ وَظَاهِرُهُ  
 وَأَنْهُ يُلْقِي إِلَيْهِ وَقَعَ الْكَلَامُ فِي بَيْعِ الْعِتَادِ لِلَّهِ الْوَهْبِ الَّتِي بِحَجْرَةِ الْمُعَدَّسَةِ  
 الَّتِي هِيَ عَلِيٌّ الْخَيْرُ وَالتَّقْوَى مُوسَّسُهُ لِيَصْرِفَ ثَمَنَهَا فِي عِمَارَتِهَا وَعِمَارَةِ الْحَرَمِ  
 فَحَصَلَ لِي مِنْ ذَلِكَ هُمْ وَغَمٌّ فَارَدَتْ أَنْ أَكْتُبَ مَا عُدِّي فِي ذَلِكَ وَأَقْدَمُ حَدِيثًا  
 صَحِيحًا يَكُونُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ مِنْ أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ فَأَقُولُ — وَبِإِذْنِ الْوَقْفِ  
 وَالْمَدَايَةِ إِلَى سِرِّ الطَّرِيقِ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَمْرًا عَلَيْهِ قَلَّتْ لَهُ قُرَى  
 عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَأَنْتَ حَاضِرٌ أَبَا الْوَقْتِ أَخْبَرَهُ قَالَ أَخْبَرَنَا  
 أَبُو الْحُسَيْنِ الدَّارُودِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ حُمَوَيْهَ قَالَ أَخْبَرَنَا الْعَرَبِيُّ  
 قَالَ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ آخَرُونَ قَالُوا سَمِعْنَا  
 الْحُسَيْنَ بْنِ الْمُبَارَكِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ إِلَى الْبُخَارِيِّ وَزَادَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ  
 أَبَا عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَتَّصِرٌ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَارِسِيُّ وَالشَّجَامِيُّ  
 وَالشَّيْبَانِيُّ أَخِي سَمَاعًا وَأَبُو جَدِي سَمَاعًا وَأَبَا جَزَاءَةَ قَالَ الْفَارِسِيُّ

كتاب  
 تاريخ  
 الخلفاء  
 من  
 آل  
 محمد  
 بن  
 عبد  
 الله

و هو

وهو محمد بن اسمعيل وأبو جدي أخبرنا سعيد السمرقاني قال أخبرنا  
 أبو علي السبكي وقال الشَّجَامِيُّ وَمُؤْجِبُهُ وَالشَّادِي أَخِي وَأَبُو جَدِي  
 أَخْبَرَنَا الْحَفْصِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْكُشْمِينِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا الْعَرَبِيُّ ح وَخَبَرَنَا  
 عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَلْمَانَ السَّافَرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ أَخْبَرَنَا مَجْنِبٌ  
 قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو سَادِقٍ قَالَ أَخْبَرَنَا كَرِيمٌ ت أَخْبَرَنَا الْكُشْمِينِيُّ قَالَ  
 أَخْبَرَنَا الْعَرَبِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ قَالَ **باب** كَسْوَةِ الْكَلْبِ  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا **الدِّينُ الْحَارِثِيُّ** قَالَ  
 حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْزَابِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ جِئْتُ  
 إِلَى شَيْبَةَ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ  
 عَنْ وَاصِلِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكَرْسِيِّ فِي فَنَاءِ  
 الْكَلْبَةِ فَقَالَ لَعَدَّ جُلُوسُ هَذَا الْمَجْلِسِ عَمْرُ فَمَا لَعَدَّ هُمُومَتُ أَنْ لَا أَدْعُ  
 فِيهَا صُرَاوًا لَبِيضًا لَا أَقْبَحُهَا قُلْتُ أَنْ صَاحِبِيكَ لَمْ يَنْعَلَا قَالَ  
 هُمَا الْمَرَانُ أَقْدَى بِي وَأَبَا الْإِسْنَادِ إِلَى الْبُخَارِيِّ قَالَ كِتَابُ الْأَعْقَابِ  
 بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ ثُمَّ قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ **باب** الْأَقْدَامِ مِنْ  
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَاجْبِلْنَا بِالْمُسْتَعِينِ إِمَامًا  
 قَالَ أَمِيَّةٌ لَعَنَتْهُ يَمُنْ قَبْلَنَا وَتَعْتَدِي بِنَا مِنْ بَعْدُنَا وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ  
 قُلْتُ أَحِبُّهَا لِنَفْسِي وَأَخَوَانِي هَذِهِ السَّنَةُ أَنْ يَتِمَّ هَوَاهُ وَيُسَالُوا  
 عَنْهَا وَالْقُرْآنُ أَنْ يَتِمَّ هَوَاهُ أَوْ يَسَالُوا رَاغِبَةً وَيُنْجُو النَّاسُ مِنَ الْأَمْرِ خَيْرٌ  
 حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ الْعِيَّاسِ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ وَاصِلِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ











فظهر بها القطع بطلوت اختصاص الكعبة بما يهدي اليها وما يندبر لها  
وما يوجد فيها من الاموال وامتناع صرفها في غيرها لا للمنفعة ولا للحرم  
الخارج عنها المحيط بها ولا لشي من المصالح الا ان تصرف لها لنفسها عما  
او تحوها فحينئذ تنظر فان كانت تلك الاموال قد اصبحت لذلك  
فتصرف فيه والا فتمت الوجهة الذي اصبحت له فلا يغير شي عن  
وجهه والمرسد للفقراء في غيره والمرسد للسيرة لا يصرف في  
غيرها والمرسد للعلماء في غيرها والمرسد للكعبة مطلقا  
يصرف في جميع هذه الوجهة ولان الموجود ولم يعلم قصد من اتى به لكنه  
معد للصرف فان قلت الشيخ ابواسحاق انما قاله في المهدى للرباج  
اما المهدى للكعبة مطلقا فلم يذكره وقد ذكر في المهدى المطلق  
وجهاين قلت الوجهان في المهدى المطلق من غير ذكر كعبة ولا غيرها  
اما المهدى للكعبة فهو مقيد فان قلت قد يقال ان العرف الشرعي  
يقتضي تفرقة علي مساكن الحرم كما في الرباج قلت ذلك ظاهر فيما  
يهدى الى الحرم اعني مكة وما حولها فان العربية تقتضي ان الهدى  
لا يهدى وكذا فيما يهدى الى مكة ويحتمل ان يطرد فيما يهدى الى الكعبة  
من غنم وابل وبقر لان العربية تقتضي ذبحه وتفرقة اماما مثل ذهب او فضة  
فلا عرف يقتضي ذلك فيه فوجب قصره على مقتضى اللفظ واختصاص  
الكعبة بخصرها به وليشهد له الحديث الذي سدرنا كلامنا به وقد  
تكلم الفقهاء في تعيين مكان المهدى الذي يهدى اليه من الحرم او غيره من

البلاد



البلاد وفي تعيين نوع المهدى الذي يهدي هل هو غنم ابل وبقر او غنم او  
غيرها وفي اطلاق المهدى وعدم تعيينه بهذا او بهذا او اطلاق المهدى  
للكعبة عن التعيين بمصارفه فلم يقع عليه ولكني ذكرت ما قلته نفسي  
والحديث المذكور يعضده **تبيين** في ذلك قلته من الصرف الى  
وجه الكعبة اذ كان المال علم من حاله وكانت عليه قرينة بذلك  
مثل كونه دراهم او دنانير اما العنادير **بها** والصالح التي لها  
تسبى على حالها ولا يصرف منها شي **رضي الله عنه** صرا او  
بيضا محتمل للتوعين ولم ينقل البيضا صحتها التي كانت ذلك الوقت  
وقد قيل ان اول من ذهب البيت في الاسلام الوليد بن عبد الملك  
وذلك لا ينبغي ان يكون ذهب في الجاهلية وبني الى عهد عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وتعالى ان الذي عمله الوليد بن عبد الملك على ما  
صالح والميزاب وعلى الاساطين التي في بطنها والاركان ستة وثلاثون  
الف دينار وفي خلافة الامين ربيع عليها ثمانية عشر الف دينار  
واول من فرسها بالرخام الوليد بن عبد الملك ولما عمل الوليد ذلك  
كانت امة الاسلام من التابعين موجودين وبغايا الصحابة ولم ينقل  
لما عن احد منهم انه انكر ذلك ثم جميع علماء الاسلام والشافعية والحنابلة  
**المسلمين** يحجون ويصرون ذلك ولا ينكرونه على ممر الاعصار وفاق  
الرافعي في كتاب التذرية الكعبة وتطهيرها من العزبات فان النكاح  
اعتاد وهما على ممر الاعصار ولم يرد من احد نكاح ولا فرق بين الحرم

في كتاب القناديل  
الكعبة  
يقر بانها  
معد اوله في  
البيت

تقول في تاريخ دمشق في ذكر المهدى المطلق من غير ذكر كعبة ولا غيرها  
اما المهدى للكعبة فهو مقيد فان قلت قد يقال ان العرف الشرعي  
يقتضي تفرقة علي مساكن الحرم كما في الرباج قلت ذلك ظاهر فيما  
يهدى الى الحرم اعني مكة وما حولها فان العربية تقتضي ان الهدى  
لا يهدى وكذا فيما يهدى الى مكة ويحتمل ان يطرد فيما يهدى الى الكعبة  
من غنم وابل وبقر لان العربية تقتضي ذبحه وتفرقة اماما مثل ذهب او فضة  
فلا عرف يقتضي ذلك فيه فوجب قصره على مقتضى اللفظ واختصاص  
الكعبة بخصرها به وليشهد له الحديث الذي سدرنا كلامنا به وقد  
تكلم الفقهاء في تعيين مكان المهدى الذي يهدى اليه من الحرم او غيره من



وغيره وأما ورد تحريم لبسه في حق الرجال ثم ذكرنا في باب الزكاة أن الأظهر  
أنه لا يجوز تخلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وكان الفرق  
استمرار الخلق على ذلك دون هذا فلو تدرست الكعبة وتطيبها صحت  
وهذا الذي قاله الرافعي في ترك الكعبة وتطيبها صحيح وأما الذي ذكره في  
باب الزكاة من أن الأظهر لا يجوز تخلية الكعبة بالذهب والفضة وقال  
الشافعي في باب الزكاة هو رخصته المصنف بالفضة وجهان أحدهما لا  
كالأواني وأظهرهما ثم أبو حنيفة رحمه الله أكراما للمصنف  
وقال في سيرة الرازي ما يدل على حظرها وفي القديم والجديد عن حلة  
ما يدل على الجواز وفي تخلية بالذهب ثلاثة أوجه أحدها الجواز كذا  
وبه قال أبو حنيفة والثاني المنع إذ ورد في الخبر ذمها والثالث  
أن كان للمرأة يجوز وللرجل لا يجوز وكلام الشهيد لانه والآخرين إلى  
هذا الميل وذكر بعضهم أنه يجوز تخلية نفس المصنف دون علاقه المتصل  
والأظهر النسوية وأما سائر الكتب فقال الغزالي لا يجوز وفي تخلية الكعبة  
والمساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها فيها وجهان مرويان  
في الحاوي وغيره أحدهما الجواز تطيها كما في المصنف وكما يجوز  
الكعبة بالديباغ وأظهرهما المنع ويحكي عن أبي إسحاق أنه يسئل ذلك  
عن فعل السلف وحكم الزكاة مبني على الوجهين ثم لو جعل المصنف وقفا  
فلا زكاة فيه بحال انتهى ما ذكره الرافعي رحمه الله فأما المصنف فمن قال  
بالمنع فيه أمّا مطلقا وأمّا للرجل فعمل ما حده أن العاري فيه والحامل

في تخلية المصنف

عن المصنف لا يخلو

عن تخلية الكعبة والمساجد بالذهب

جامعة الزيتونة

لمشتمل للذهب أو الفضة التي فيه ولا ياتي هذا المعنى في الكعبة ولو قرئ  
مصحف لا ينظر فيه رجل ولا امرأة فذلك فادروا ولم يوضح المصنف لذلك  
ولكن يستفهم به فلا يلزم من جريان الخلاف في المصحف جريانه في الكعبة وإن  
كان المصنف أفضل للفرق الذي ذكرناه التسمية بين الكعبة والمساجد  
فلا ينبغي لأن للكعبة من التسليم ما ليس بالآري أن ستر الكعبة  
بالحرير وغيره بمجم عليه وفي سيرة المساجد في الخلاف في الكعبة  
وترجيح المنع فيها الشكل وكيف يكون بل في صدر هذه الأمة  
وقد تولى عمر بن عبد العزيز عمارة مسجد بني مسعود بن عبد الله عليه وسلم عن الوليد  
وذهب سقفة وإن قيل أن ذلك أمثال أمر الوليد فأقول أنت  
الوليد وأمثاله من الملوك أما تصعب مخالفتهم فيما لهم فيه غرض يتعلق به  
ملكهم ونحوه أما مثل هذا وفيه توفير عليهم في أموالهم فلا تصعب مخالفتهم  
فيه فسكوت عمر بن عبد العزيز وأمثاله وأكبر منه مثل سميد بن المسيب  
وبقية فقهاء المدينة وغيرهم دليل لجواز ذلك بل أقول قد ولي عمر بن  
عبد العزيز الخلافة بعد ذلك وأراد أن يرسل ما في جامع بني أمية من الذهب  
فقبل له أنه لا يحصل منه شيء في يوم باجرة حكمة فتركه والصنایح التي على  
الكعبة لا يحصل منها شيء فلو كان فعلها حراما لآلها في خلافته لأنه  
ممنوع من ذلك فلما سكت عنها وتركها وجب القطع بموارها ومعه جميع الناس  
الذي يجوزون كل عام ويرونها في القول مستحبا عجيبا جدا على أنه قل من  
عرض لذكر هذا الحكم فيها يعني الكعبة بمحصر منها ورأيها أيضا في كتب

في المصنف







فذلك الكسوة القديمة ما يكون حكمها قال ابن عبد ان من اصحابنا لا يجوز  
بيعها ولا شرائها ولا نقلها ولا وضع شي منها بين اوراق المصحف ومن حمل  
من ذلك شيئا لزمه رده خلافا لما يتوهمه العامة وليس هو من بني  
سليبة وحيكي الرافعي ذلك عتري عليه وقال ابن العاص من اصحابنا  
لا يجوز بيع الكعبة وقام <sup>كسوة</sup> يلبي لا ينبغي ان يؤخذ من كسوة الكعبة  
شيء وقال ابن العاص امر فتحها الى الامام يصرفها في بعض مصارفها  
بيت المال ببيعها وعطى راوي الا زرقاني ان عمر رضي الله عنه  
كان يوزع كسوة البيت كل سنة فيوزعها على الحاج قال التواوي  
وهذا حسن وعن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم قالوا يباع كسوتها  
ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل قال ابن عباس  
وعائشة وام سلمة لا بأس ان يلبس كسوتها من صار اليه من حايض  
وجنب وغيرها وهذا كله فيما اذا كانت من بيت المال فلو كانت موقوفة  
فينبغي ان تزال عن الوقف وتبقي وانما اختلفت النعمان فيما علي ما ذكرنا  
لان الرق فيها ذلك ولا معنى لبقائها بعد زرعها وهي موقوفة اما  
الذهب الصفايح والعتاد بل ونحوها مما يعصد بقاءه ولا يلف فلا ياتي  
ذلك فيه بلا خلاف بل بقي وقد قالوا في الطيب انه لا يجوز اخذ شيء منه لا للبركة  
ولا للغيره ومن اخذ شيئا منه لزمه رده ولم يذكر راي ذلك خلافا فاد ا  
كان في الطيب مما طمأن بالذهب والنضة قالوا اذا اراد ان ياخذ شيئا  
من الطيب للبركة فليقلعه ان ياتي بطيب من عنده فيسحقها به ثم ياخذ  
والذي

والذي استحسنه التواوي في الكسوة لا بأس به وكذا ما نقل عن ابن  
عباس وعائشة ولا بأس بتحويل ذلك الى بني سليبة فانهم حبيبتنا  
ولهم اختصاص بها فان اخذوه لانفسهم او لغيرهم لم اربيه باسالا اقتضا  
الرق ذلك وكوتم من مصالح الكعبة واما اد الامام اخذها وجعلها  
من جملة اموال بيت المال كما اقتضاه امر <sup>الصلا</sup> فلا وجه لذلك  
اصلا ولكن له ولاية التفرقة على من يجسر مقامه هذا كله في الكعبة شرفها لا  
ينتهي اليها فلا يسجد جربان الخلاق فيه والارجح منه انما قاله القاسم  
حسيني ولا اقول انه ينتهي الى حد القرية ولهذا اشترى الناس على خلافه  
في الاكثر واما قليل الرافعي رحمه الله بان ذلك لم يفعل عن فعل السلف فحجب  
لان هذه العلة لا تقتضي التحريم وقصارها ان يقتضي انه ليس بسنة  
او مكرره كراهة تنزيه اما التعزيم فلا وليس لنا ان نحرّم بمثل ذلك حتي  
يردخي من الشارع واتما دل قوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحريم  
هذان حرام علي ذكرهما في حل لانها ليس هذا منها وقوله صلى الله  
عليه وسلم لا تشربوا في انية الذهب والنضة ولا ياكلوا في صحافها فانما  
لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وذهب بعض العلماء الى انه لا يحرم غير الاكل  
والشرب منها لان الحديث انما اقتضى لينة ذلك وكذلك قوله صلى  
الله عليه وسلم الذي يشرب في انية الذهب والنضة انما يخرج في بطنه  
فان رجعت وقاس اكثر العلماء غير الاكل والشرب عليهما وتكلموا في غسل  
فمنع عن القول  
بان لا يحرم غير الاكل  
والشرب منها



المستعينة لقياس غير الاكل والشرب عليهما والفتنة لقياس غير الذهب  
 والفضة عليهما فقام من قال النسبة بالاغنام ورد عليه بان هذه العلة  
 تقتضي الكراهة لا التحريم واستند من علق بالعلة المذكورة الي قوله في  
 الحديث فانما علم في الدنيا ثم في الآخرة وتاملت فوجدت هذه العلة  
 ليست لشريعة الله هي تسليمة للمطالبين عن منعهما وعلة  
 لا يماهم بمجازاتهم : اذ لو لم يمتنعهم كما يقول القائل لان  
 هو في هذا الوقت فانه في وقت الفتح كذا من الآن فلذلك لم  
 تكن هذه علة للتحريم ولو كانت علة متصورة لم يجر تعددها وقال  
 بعضهم العلة السرقة او الخيلا او كسر قلوب الفتر او تصيبق النفدين  
 كما قد هنا الاشارة اليه وجميع هذه العلل بالنسبة الي ما يستعمل الشخص  
 كالاكل والشرب اما تحلية المساجد تعظيما لها فليس فيه شيء من هذه  
 العلل وهكذا القناديل من الذهب والفضة لان الشخص الذي اتخذها  
 للمسجد لم يقصد استعمالها ولا ان يترتب بها هو ولا احد وجهته والذي  
 حرم اتخاذها على اصح الوجهين اما حرم ذلك لان النفس تدعو الى استعمال  
 المحرم وذلك اذا كانت له واما اذا احييها للمسجد فلا تدعو النفس  
 الي استعمال حرام أصلا فكيف يحرم وهي لا تشتهي الاواني ورايت المتأدلة قولا  
 بتجريرها للمسجد وجعلها من الاواني او مقبلة عليها وليس يصح  
 لاهاواني ولا في معنى الاواني وقد رايت في القناديل شيئا اخر فانه ورد  
 في الحديث في ارواح الشهداء اما وكي القناديل معلقة بالعرش ولعل من هنا  
 جعلت

جعلت القناديل في المساجد والا فان كان يكفي مسرجة او مسارج تنور  
 وكان يحمل النور فلما كان النور مطلوباً في المساجد المصلين جعلت فيه  
 واعلم ان بين الكعبة والمساجد اشتراكا وانتراقا اما الاشتراك انه  
 فلا تطلق المسجد على الكعبة ولا يخاف الله والمساجد بيوت الله  
 واما الانتراق فالمساجد بنيت لذكر الصلاة فيها والكمية  
 بنيت للصلاة اليها واختلف العلماء في ان  
 عليه وسلم لا تشد الرجال الا اليها في المسجد الحرام الذي  
 تشد الرجال اليه يعني ان يقال انه الكعبة ر ع ان يقال انه الذي هو  
 الذي هو محل الصلاة وفيه مقام ابراهيم قال الله تعالى واتخذوا  
 من مقام ابراهيم مصلا فالحرم كله شريف ومكة اشرفه والحرم المحيط به  
 بالكعبة الذي هو مسجد اشرفها والكمية اشرفه وان كانت ليست  
 محل الصلاة فهي من حجة التطعيم والتبجيل ازيد وهو من حجة اقامة  
 الصلاة ازيد وذلك الجملة اعظم من هذه فلا جرم كانت في الحلية بالذ  
 والفضة احق من المسجد فضعف الخلاف فيها وقوي فيه اعني في التحلية  
 التي استمرت الاعصار عليهما واما القناديل فالمعصود منها النور  
 على المصلين وهم ليسوا داخل الكعبة فمن هذه الجملة كان المسجد  
 بالقناديل احق لكن في الكعبة ما ذكرناه من الرحمان في التبجيل والتطعيم  
 فاعتمد لا بالنسبة الي القناديل فالسوية بيدها في القناديل لا يابى  
 به والامع منه علي ما احتواه الجواز وعلي ما قاله الراعي التحريم ولا



دليل له لا محالة الاواني ولا مشيئة للاواني ولم يرد فيها شيء ولا فيها  
 معنى ما تحي عنه لا في المساجد ولا في الكعبة فكان القول بخرابها فيهما  
 باطلا ولما ذكر الرافي وغيره الكعبة والمساجد اطعنوا ولا شك ان  
 افضل المساجد الثلاثة اما بعد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومسجد بيت المقدس يقول بجواز التحلية والعتاد بل الذهبية  
 في سائر المساجد فلا بد ان يقول بجواز الثلاثة بطريق الاولي ومن  
 يقول باليمن في سائر المساجد في المساجد الثلاثة يعني لكن  
 اطلاقهم محتمل لها وعموم كلامي هذا لا يختص بمسجد المدينة  
 ومسجد بيت المقدس بل في المساجد لان الكعبة غير المسجد المحيط  
 بها فصار هو من جملة المساجد التي من عليها ويتبين ان مرقب الخلا  
 فيقال في سائر المساجد غير الثلاثة وجهان اصحهما الجواز كما قاله  
 القاضي حسين ومسجد بيت المقدس اولى بالجواز والمسجد مسجد  
 مكة ومسجد المدينة اولى من مسجد بيت المقدس بالجواز ثم المسجد  
 علي الخلاف بين مالك رحمه الله وغيره فمالك يقول المدينة افضل  
 فيكون اولى بالجواز من مسجد مكة وغيره يقول مكة افضل فقد  
 يقول ان مسجد ها اولى بالجواز وقد يقول ان مسجد المدينة افضل  
 اليه مجازة النبي صلى الله عليه وسلم وقصد تعظيم بها في مسجده من الحلية  
 والعتاد بل وهن كلاما مباحث والمنقول ما قد ساء في مذهبا و به  
 يتبين ان الفرق الذي ذكره الرافي مشغفني عنه وانه ليس بصحيح  
 وان

وان قولان مستور الكعبة وتطهيرها من القربات صحيح الآن بعد الشروع  
 واما قيل ذلك فقد قلنا انه لم يكن له اصل وان السيرة صارت واجبة  
 بعد ان لم تكن واما كونها قرينة من الاصل وصارت قرينة فعنه نظر واما  
 الطيب فالظاهر انه ليس بواجب وقرينة الاصل فيها وفي كل المساجد  
 وان كان فيها اعظم هذا اما لعقني مذهبه ذهبا من غير وقف  
 فان وقف المتخذ من ذلك من العتاد بل ايح ونحوها فقد قاله  
 القاضي حسين والرافعي بانه لازكاة في القاضي حسين فلا يرد  
 عليه شيء لانه يقول بابا حلتها ومقتضا وقفها واذا صح وقفها  
 فلا زكاة واما الرافي فقد رجع تحريمها ومقتضاها انه لا يصح وقفها لهذا  
 العزم واذ لم يصح وقفها تكون باقية على ملك مالكها وتكون زكاتها  
 مبنية على الوجهين فيما اذا لم تكن موقوفة فلعل مراد الرافي اذا وقعت  
 على قصد صحيح او وقعت وقفتنا على صحة وقفها هذا ما يتعلق بهما  
 واما مذهب مالك رحمه الله ففي التحدث بين كتبه ليس في حلية السيف  
 والمصحف والحنام زكاة وفي النوادر لابن ابي ريد روي ابن عبد الحكم  
 عن ابن العنم عن مالك ان كان ما في السيف والمصحف من الحلية تبعا  
 له فلا زكاة وفي كتاب بن القريطي يركي ملحقا به خلاص مصحف وسيف و حاتم  
 وحلي النساء واجزا من العزان وذكر غير ذلك وقال فلا زكاة فيه ثم قال  
 وما كان في جدار من ذهب او فضة او كلف اخرج منه بعد اجرة  
 من يعمله شيء فليزكه وان لم يخرج منه الا قدر اخرج عمله فلا شيء فيه وفي

فقهه مالك



التوابر عن مالك لا باس ان يحلي المعحف بالفضة وذلك من العتبية  
 من سماع السحاب وفيه ولقد هتيت عبد الصمد ان يكتب مصحفا بالذهب  
 قالوا وينظر في قبر النبي صلى الله عليه وسلم كيف يكشف ولم يمه ان  
 يشترى بالخيل والينظر في موطا العتبي عن مالك في المساقاة  
 ومثل ذلك انه يطاع وفيه السني من الحلي من الفضة والتشيب  
 وفيه مثل ذلك ولم يمه ان يبيعوا بها ويبيعوها  
 جارية بينهم وقالوا في حجرة اما تحلية الكعبة والمساجد  
 بالعتاديل والعلائق والتمساج على الابواب والجدران الذهب والورق  
 قالوا سمعون بركيه الامام كل عام كالعين المحسنة وقال ابو الطاهر  
 وخلية الحلي المظور كالمعدوم والمباحة فيها دلالة اقوال اخذها تركي  
 كالمصكوك والثاني كالعرض اذا بيعت وجبت الزكاة حينئذ فيكمل بها  
 المصاب هنا والثالث يخرج على القول بان الحلي والجواهر يحمله مكان  
 العين فيكمل بها المصاب هنا واما الخنفية فعند ابي حنيفة لا باس  
 بنقل المسجد بالجص والساج وما الذهب اذا كان من مال نفسه  
 وكذا في سقف البيوت وتموتها بما الذهب وكرهه ابو يوسف وعلي  
 قول ابي حنيفة المصحف اولى بالجواز وكذا المسجد واختلفت الخنفية  
 هل نقل المسجد قربة ام لا والصحيح انه ليس بقربة لكنه مباح فالذي  
 نقله قرا عبد ابي حنيفة ان تحلية المسجد وتعليق قناديل الذهب فيه  
 جائز قال صاحب الكافي لا باس بنقل المسجد بالجص والساج وما

فمنه الخنفية

جامع الزيداني  
 مكتبة  
 دار  
 الخرافات

الذهب

الذهب وقال قول في صاحب الراي لا باس بول علي ان المصحف  
 غيره قالوا واصحابنا جوزوا ذلك ولم يستحسنوه وعراده باصحابهم  
 اجمع فابو يوسف ما يخالف في المسجد وانما يخالف في البيوت وقال  
 القدوري في شرح مختصر الكرخي ان ابا حنيفة  
 وان ابا يوسف كره ذلك قالوا نعم في قول  
 وكذا المسجد وفي الكافي قيل يكره وقيل هو  
 المحرم في المأهلية والاضلاع وكشي عمر  
 صلوات الله عليه مسجد بيت المقدس من ابرام والرمز ووضع فيه علي  
 راس القبة كبريتا احمر يعني النبي عشر ميلا وربة مسجد دمشق مني  
 عظيم وفي ذلك رغب الناس في الجماعة وتكريم بيت الله وكره من  
 اشراط الساعة لا يدل علي فجه علي ان المراد تزين المساجد وتضييع  
 الصلوات فهذا كلام صاحب الكافي من الخنفية قال فان اجتمعت امر  
 المسجد وحاق الضياع بطمع الظلمة فيمافلا باس به يعني من مال  
 المسجد وفي غيره من الحالة لا يباح من مال المسجد وانما يباح من مال نفسه  
 وفي قضية المسية من كتبهم لروايتي من مال المسجد ثم في رمضان يصمن  
 وهذا محمول علي ما اذا لم يكن بشرط الواقف ولا جرت به عادة ذلك الوقت  
 وقال السروجي في العارية شرح الهداية ولا باس بان ينقل المسجد بالجص  
 والساج وما الذهب وكذا تحلية المعحف بالذهب والفضة وقيل هو  
 قربة وفي الجامع الصغير لعاضي خان منهم من استحب ذلك ومنهم من كرهه



قوله اول من كسب  
الكعبة

قال الانزاري اول من كسب الكعبة تبع ثم الناس في الجاهلية ثم كسبها  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وكان لما سئل  
يكسوها ثلاث مرات الديباج الاحمر يوم التروية والقباطي اول رجب  
والديباج الابيض في سبأ عشرين رمضان واما تذهب الكعبة فانت  
الوليد بن عبد الملك بن خالد بن عبد الله والي مكة سنة وثلثين  
الف دينار حبلها عاود بها والميراب والاساطين والاركان وذكر في الرقا  
عن احمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محبوب بن محمد بن ابراهيم بن ابي  
المسلمين في الكعبة ذكر ذلك صاحب الطراز من المالكية واما الخبايلة ففي  
المعنى من كتبهم لا يجوز تحلية المصحف ولا المحاريب وتناديل من الذهب  
والفضة لانها بمنزلة الانية وان وقفها على مسجد او نحوه لم يصح وتكون  
بمنزلة الصدقة فتكسر وتصرف في مصلحة المسجد فاما قولهم انها بمنزلة  
الانية فليس يصح لما قدمناه واما قولهم انه اذا لم يصح وقفها تكون  
بمنزلة الصدقة فليس يصح لان وقفها انما يخرج عنها علي ان تكون  
وقفاد آيما وله قصد في ذلك فاذا لم يصح يشعري رجوعها اليه فان قلت  
قد قال المتولي من الشافعية لو وقف على تخصيص المسجد وتلويته  
ونقله هل يجوز علي وجهين احدهما يجوز لان فيه تعظيم المسجد  
واعزاز الدين والما في لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر تزيين  
المساجد في اشراط الساعة والمحتمل بترك الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر قلت اما كونه من اشراط الساعة فلا يدل علي التحريم واما كونه

قوله هذا

المحتمل بترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالذي ورد ليرفع فيها لم لا  
يرفع فيها الا قليلا فالمدحوم عدم العمارة بالعبادة او الجمع بينه وبين  
الزخرفة او الزخرفة الملهية عن الصلاة فهي المكروهة اما التخصيص  
ففيه تحسين للمساجد وقد فعله الصحابة ان فمن بعده ولا شك  
ان بنا المساجد من افضل القرب وتحسينه بحسن الاعمال  
الصالحة فهو صفة القربة وقد رآه الجمهور ما وقات عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه ما رآه انما فهو عند الله حسن  
فكل ذلك حسن ولا يكره منه الا ما ليس بطاهر المصلين فلا شك  
انه يكره كراهة تنزيه لا تحريم **فتنقل** هذا اما يتعلق بمكة شرفها  
الله تعالى فتتمثل الي المدينة الشرفية دار الهجرة علي ساكنها افضل  
الصلاة والسلام وتعلق فيها المسجد والحجرة المعظمة اما  
المسجد فقد ذكرنا حكم المساجد في التحلية وتعلق القناديل الذهب  
والفضة فيها وقلنا ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم اولى بذلك  
من سائر المساجد التي لا تشد الرجال الا اليها ومن مسجد بيت المقدس  
وان كانت الرجال تشد اليه ومن مسجد مكة عند مالك رحمه الله ولا  
اشكال وقلنا انه يحتمل ان يقال با ولويته علي مذبح من يقول  
بتفضيل مكة ايضا لما يخص به هذا المسجد الشريف من مجاورد النبي  
صلى الله عليه وسلم ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يمتنع من  
رفع الصوت فيه ولم يكن يعمل ذلك في مسجد مكة وما ذاك الا لادب

قف ما يتعلق  
بالمدح

عليه  
السلام



فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب معاملته الآن كما كان يحجب  
 أن يعامل بطلان كان بين أظهرنا وكاننا نعلمه رضي الله عنهما **استمع**  
 الموديون والمسلمون في البيوت المطيفة به فنقول لا تزدوا  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن هذا الوجه يستحق من التقدير والتوقير  
 ما لا يستحقه غيره قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد ذي هذا  
 فضل من ألف صلاة سواه إلا المسجد الحرام فعند مالك يكون أفضل  
 من المسجد الحرام بمكة **فصل** في الصلاة في المسجد الحرام والحائض الصلاة  
 في المسجد الحرام أفضل من الصلاة فيه ولحقنا في ذلك ما إذا وسع عما كان  
 عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم هل يثبت هذه الفضيلة له أو  
 يختص بالذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن رأي الأصحاب  
 أبو أيوب رحمه الله للإشارة إليه بقوله مسجد ذي هذا أو رأي جماعة  
 عدم الاختصاص وأنه لو وسع مما وسع فهو مسجد كما في مسجد  
 مكة إذا وسع فملك الفضيلة ثابتة له وقد قيل إن مسجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان في حياته سبعين ذراعاً في مستين ذراعاً  
 ولم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر ولم يغير صفة بيتاً ثم زاد فيه  
 عثمان زيادة كبيرة وبني جداره بالحجارة المشقوقة والقصه وهي  
 المحص وجعل عمده من حجارة مشقوقة وسقفه بالساج وما الذهب  
 وكان الوليد أرسل إلى ملك الروم أني أريد أن أبنى مسجد مثله فأرسل  
 إليه بأربعين ألف دينار وأربعين روميا وأربعين قبطيا عما لا وشيا

وهو إذا وسع  
 عما كان عليه  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم



من آلات العبادة وعمر بن عبد العزيز أول من عمل له محراباً وشرفاً  
 في سنة إحدى وسبعين لم وسعه المهدي علي ما هو اليوم في المقدار  
 وإن تعريبناوه **فصل** أما الحجرة الشريفة المعظمة فتعبر القناد  
 الذهب فيها امرعتاد من زمان ولا شك أنها أولى بذلك من غيرها  
 والذين ذكروا الخلاق في المساجد لم يذكروا تعريبها كما لم يذكروا  
 لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكما من غير ما من أقطار المسلمين  
 قد أقاموا للزيارة ولم يحصل من أحد من العلماء دليل الذهب التي هنا  
 فقد أوحده كافي في العلم بالجواز مع الإجماع قد ما لها عليه مع استمرار  
 الأدلة الشرعية فلم يوجد فيها ما يدل على المنع منه فتعبر بقوله  
 ذلك ومن منع أو رآه أثبات خلاف فيه فليبينه والمسجد وأما  
 فصلت الصلاة فيه فالحجرة لها فضل آخر فمختص بها يزيد شرفها به فحكم  
 أحدهما غير حكم الآخر والحجرة الشريفة هي مكان المدفن الشريف في بيت  
 عائشة وما حوله ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وأدخلت حجره  
 شاملاً للتحسين فيه وحجرة خضراء هي الموضع الذي يقف فيه الناس  
 اليوم للسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وكانت مجاورة للحجرة عائشة  
 التي دفن فيها صلى الله عليه وسلم في بيتها وذلك الحجر كلما دخلت فيه  
 المسجد فأما ما كان غير بيت عائشة رضي الله عنها فكان للنفوس  
 الثمانية به اختصاص ولكن في تلك البيوت حق السكنى في حياتهم  
 فيحصل أن يقال إن البيوت الستة كانت للنساء التسع لقوله تعالى

وهو على الحجرة عند  
 أهل المدينة



واذكروا ما يتلى في بيوتكم ويحتمل ان يقال انما النبي صلى الله عليه وسلم  
 لقوله تعالى بيوت النبي وهذا هو الاول ثم بعد هذا هل يكون بعده صدقة  
 ويكون لمن فيها حق السكنى او كيف يكون الحال والظاهر الاول ويحتمل  
 ان يقال انما لمن بعده وتكون قد دخلت بالسر والوقف في المسجد كغيرها  
 من الاماكن وان كان لا فتكون ادخلت في المسجد وان لم يكن لها  
 حكمه وحكم صدقة الله عليه وسلم جار عليها ومن جملة صدقة  
 صلى الله عليه وسلم منة المسلمين بالصلاة والجلوس فيها حق  
 كله في غير المدفن الشريف المدفن الشريف فلا يشمله حكم المسجد  
 بل هو اشرف من المسجد واشرف من مسجد مكة واشرف من كل البقاع كما  
 حكى القاضي عياض الاجماع على ذلك ان الموضع الذي ضم اعضا النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا خلاف في كونه افضل وانه مستثنى من قول الشافعي  
 والحنفية والحنابلة وغيرهم ان مكة افضل من المدينة ونظم بعضهم في  
 ذلك جزم الجحيم بان خير الارض ما قد حاط ذات المصطفى وجوها  
 ونعم لقد صدقوا ابسا كما علت كالنفس حين ركت ركي ما واهيا  
 وراية جماعة ليستشكلون نعم هذا الاجماع وقال في قاضي القضا  
 شمس الدين السروجي الحنفى طالع في مذهبا حنفيا تصنيفا لم اجد  
 فيها نقضا لذلك وقال في ذكر الشيخ عز الدين ابن عبيد السلام  
 لنا ولكم ادلة في تفضيل مكة على المدينة وذكرت انا ادلة لغيري والادلة  
 التي قال ان الشيخ عز الدين ذكرها وقعت عليها ووقعت على ما ذكره  
 الشيخ

في بعض الاماكن على  
 تفضيل مكة على المدينة  
 الا في حق الشريف  
 على غيره

الشيخ عز الدين في تفضيل بعض الاماكن على بعض وقال ان الاماكن والارض  
 كلها متساوية وتفضلان بما يقع فيهما لا بصنات قايمة بها ويرجع تفضيلها  
 الى ما ينيل الله العباد فيها من فضله وكرمه وان التفضيل الذي فيها ان  
 الله يحود على عياده بتفضيل اجر العالمين اهكذا قال الشيخ عز الدين  
 رحمه الله وانا اقول قد يكون كذلك وقد رآه في بعض الاماكن لم  
 يكن محل فان قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيه من الرحمة والرضاء  
 والملايكة وله عند الله من المحبة ولم يكن المقول عن ادبها  
 وليس لمكان غيره فكيف لا يكون افضل وليس محل عمل لثلاثة  
 ليس مسجد اولاه حكم المساجد بل هو مستحق للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فخذ معنى غير تصنيف الاعمال فيه وقد تكون الاعمال متعلقة فيه  
 باعتبار ان النبي صلى الله عليه وسلم حي واعماله فيه متعلقة بالامر  
 كل احد فلا يختص التصنيف باعمال الناصر فافهم هذا اشرح صدرك  
 لما قاله القاضي عياض من تفضيل ما ضم اعضا صلى الله عليه وسلم باعتبار  
 احدهما ما قيل ان كل احد يدفن بالموضع الذي خلق منه والساني نور الرحمة  
 والبركات عليه واقبال الله ولو سلمنا ان الفضل ليس للمكان لذاته  
 لكن اجل من حل فيه اذا عرفته هذا المكان له شرف على جميع المساجد  
 وعلى الكعبة فلا يلزم من منع تعليق قناديل الذهب في المساجد والكعبة  
 المنع من تعليقها هنا ولم زاحدا قال بالمتع هنا وكما ان العرش افضل  
 الاماكن العلوية وهو اقربا من ذلك هذا المكان افضل الاماكن الارضية

في بعض الاماكن على  
 تفضيل مكة على المدينة  
 الا في حق الشريف  
 على غيره  
 في بعض الاماكن على  
 تفضيل مكة على المدينة  
 الا في حق الشريف  
 على غيره



فحكم القناديل الذهب

فناسب ان يكون فيه فتاديل وينبغي ان يكون من اسرف الجواهر كما ان  
 مكانها اسرف الاماكن فتليل في حرم الذهب والياقوت وليس المعنى المقصود  
 هناك للفرق من جود احنا في التسمية المنع والقنديل الذهب ملك لصاحبه  
 يتصرف فيه بما يشاء فان وقته هناك الزمان لذلك المكان وتطعمنا يصح وقته  
 ولا زكاة فيه وان لم يورث انصر على الهدية له صح امتنا وتحول عن ملكه ليعتق  
 من منح قبضته لذلك مستحقا لذلك المكان وكذلك الحمد للكنية  
 مستحقا لها وكذلك الحمد للمكان كالسندور والكنية وقد راد هنا  
 فيقال انه مستحق للنبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم حتى  
 واما يحكم بالانقطاع ملكه بموته عما كان في ملكه وجعله صدقة بغير امان هذا  
 النوع فلا يمنع ملكه له وهو الذي في اذهان كثير من الناس حيث يقولون  
 هذا النبي صلى الله عليه وسلم هذا اذا لم يجعله وقفا وان جعله وقفا فالملك  
 عليه كذلك اما نفس الحجرة الشريفة كالكنية واما النبي صلى الله عليه وسلم  
 نفسه على ما قلناه وقد يقول قائل الوقف حيث صح لا بد ان يكون  
 لمنفعة مقصورة ومنفعة تزيين ذلك المكان به غير مقصودة للشرع  
 وتذهب منفعة ذلك الذهب بالكلية لانه لا غاية له بصير اليه واذا كانت  
 القيمة زالت الزينة فنقول من منعة في الدنيا الزينة والتكريم لها هو  
 منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم وبقا ذكر المهدي له في ذكره وذلك  
 مقصود لبيان صدق في الاخرين وركنا عليه في الاخرين واذا قامت  
 القيامة تمدوا به وربما يحيى ذلك الذهب بعينه فان الله تعالى ما لك  
 الدنيا

الدنيا والاخرة وما فيها وموحي اهل الحسين بالذهب والحسين بالفضة  
 وربما ما في تلك الفضة والذهب بعينها فيجوز انهما صاحبهما جزاء اوله  
 من حشمه ومن عنده فليس بذلك او ليس بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم  
 له في تلك الدار وهذه نكته لطيفة وحيث قال الله ملك للنبي فلا زكاة فيه  
 ايضا كما لا زكاة في مال الكنية وان كان محله الزكاة وان تسلمت  
 بالمال فلا بد من ملك مال الكنية معين لها امام امامته في التولية  
 في دار التولية واما ما قدمناه عن سبعة من ان الامام  
 يركبه كل عام كالعين المحيضة فحيث **ففسر** منعت في اخبار المدينة  
 ابو الحسين يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله الهاشمي فقال في هذا  
 الكتاب حدثنا هارون بن موسى الرمادي قال حدثنا محمد بن يحيى عن عبد  
 الرحمن بن سعد عن عبد الله بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده قال قال  
 عمر بن الخطاب بحجرة من فضة فيها تماثيل من الشام قد نفها الى سعد جده  
 المودين فقال اجعلها في الجمعة وفي شهر رمضان قال فكان سعد  
 يجمعها في الجمعة وكانت توضع بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى  
 قدم ابراهيم بن يحيى بن محمد بن العباس المديني والياسنة ستمين ومائتين  
 فامر بها فغيرت وجعلت صلاخا وهي اليوم بدمولي للمودنين قال  
 ابو عسار هم دفنوها اليه ابن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرطبي  
 ابن معين وعبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرطبي ابن معين  
 ايضا ومحمد بن عمار حسن له الترمذي فلو سلم من دونه كان جيدا والحج



مما يستعمل وقال الفقهاء انما اذا احتوي على حرام ومقتضى اشتراطه  
 الاقتصار ان هذا الصنيع غير حرام لكن الفرق ان ذلك استعمال فاما ان  
 يكون الخدميا صغيفا واما ان يكون احتمل ذلك لاجل المسجد العظيم الذي  
 فتكون التناديل بطريقا لا اذا استعمال فيها **فصل** اذا كانت  
 التناديل في الحجرة او المعطاة فلاحق فيها لاحد من العمار كما لا يخفى  
 لم في مال الكعبة وكذا في غيرها لما يحتاج اليه من عماره مسجد النبي صلى  
 الله عليه وسلم وحرم من هذه الحجرة كما لا يخفى فيها للفقهاء ما ذكرناه من  
 الممارسة بين الحجرة والمسجد فلا يكون الذي لاحدهما مستحقا للآخر ولا  
 له حق فيه واما الحجرة فتستحق الوقف احتياجا الى عماره او نحوها هل يجوز  
 ان تصرف من التناديل فيها الذي يظهر المنع فليست التناديل كالمال  
 المصكوك المعد للتصرف الذي في الكعبة لان ذلك انما اعد للتصرف واما  
 التناديل فما اعد للتصرف واما اعدت للبقاء وليس قصد صاحبها  
 الذي اتى بها الا ذلك سوا او قعها او اقتصر على اهدائها فتبقى مشقة  
 لتلك المشقة الخاصة وهي كونها معلقة بتزوين بها والعمارة التي يحتاج  
 اليها الحجرة او الحرم ان كان هناك اوقاف يعمرها والا فيقوم بها المكون  
 من اموال طيبة قالوا نعم قال النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم والذي قاله  
 الحنابلة انما اذا بطل وقعها تصرف الى مصالح ليس بصحيح قطعاً والذي  
 قاله اصحابنا من ان الموقوف للمسجد يصرف في مصالحه لا ياتي هنا لان ذلك  
 فيما لا يقصد واهبه حجة معينة اما لو قصد حجة معينة فيستعين كما لو قالوا

وصححوا الحق للفقهاء  
 في ملك الحجرة

ملك الحجرة  
 في ملك الحجرة

في الاهداء الرناج الكعبة او لتطبيعها ان يتبين صرفه في تلك الحجة وليس هذا  
 كما اذا وهب لرجل درهم البصرة في شئ عينه حتى ياتي فيه خلاف لان  
 ذلك في الهبة لمقصود عدوها وكونها لمن ادعى يقتضي ذلك وهذا الاهداء  
 لما يقصد من الهبات فاي حجة قصد هاتين **فصل** لا يقول عنها **فصل**  
 بعد تعليق هذه التناديل في الحجرة وصغيرا ما يوقف او ملك باهداء  
 او نذر او هبة لا يجوز انما الاهداء وان لم يصر **فصل** في الاول واليهما  
 ولا قرية صارت شعرا وبخيل يسبب **فصل** انفس فوجب اذاتها  
 كما قدمناه في كسوة الكعبة استدانتها وتبنيها وابتدأوها غير واجب  
 فلم يحصل وقف ولا تملك ولكن احضرها صاحبها وعلوها هناك  
 مع بقائها على ملكه لعقد لعظيم المكان وانسأبه اليه فينبغي له ان  
 ان لا يزيلها ما امكنه عدم انزالها لان الشعار الخاص حصل بها والنقص  
 الخاص بزيورها موجود هنا كما هو موجود في التي خرج عنها فيجب عليه  
 من تغييرها او تغيير عقده مع الله تعالى ان الله لا يغير ما بقوم  
 حتى يغيروا واما بانفسهم هذا في الباطن واما يمكن في الظاهر منها اذا  
 علم منه بان كانت باقية في يده واستشهد عليه بذلك عند تسليمها  
 اما اذا لم يعلم واخضرها الناظر للمكان او العيم عليه وتسليمها منه كما  
 عادت النذور والهدايا لم يجز يطلبها تراعا ان الله لم يكن خرج عنها فلا  
 يعقل قوله بعد ما اقتضاه فعله وقرائنه من الاهداء كما لو اهدى هدية  
 واتبعها لم يجز نعم انه لم يكن قصد التملك فان العمل الظاهر ان عادة

وصححوا الحق للفقهاء  
 في ملك الحجرة



وعرفهم القرائن كاللفظ الصريح **فصل** مسبب كلامي في ذلك اني سئلت  
عن بيع القناديل الذهب التي بالبحر المستطمة الشريفة وان بعض الناس  
تصدق ببيعها لعمارة الحرم الشريف النبوي على سائكة افضل الصلاة والسلام  
والرحمة وافكرته واسعة اما انكاره فمن جهة الفقة لان هذه القناديل  
ان كانت وقفا صحيحة يبيع ببيعها ومن يقول من الخابطة ببيع الاوقاف  
سئلت خراجها او من اليه التابيلين يقول ابي يوسف في الاستبداد  
انما يقول بذلك اذ عزم من الواقف بقدر الامكان واما هنا  
فمقصود الواقف ابعادها لمنفعة خاصة وهي التزيين فبيعها للعمارة  
ممنوع لهذا الغرض وان كانت ملكا للبحر كالملك للمسيح فكذلك لما  
قدمناه ان تصد الاثني بها اذ خايرها هذه الجهة وان جعل حالها فيجعل  
على احدي هاتين الجهتين فيجتمع البيع ايضا وان عرف لها مال ذلك معين  
فامر حاله وليس لنا تصرف فيها وان علم انها ملك لمن لا يرجي معرفته  
فتكون لبنت المال ومعاذ الله ليس ذلك واقعا وانما ذكرناه لضرر  
التقسيم حتى يعلم انه لا يتسلط على بيعها للعمارة بوجه من الوجوه  
فلم يكن في الفقة وجه من الوجوه يعقضي ذلك ولو فرضنا ان هذه مما تجب  
الزكاة فيها ففي هذه المدد قد ملك القناري في كل سنة ربيع العشر فتكون  
قد استغرقت بالزكاة الاقل فيصاب فيجب صرفها اليهم ولا يباع فتالي  
كل تقدير لا مساع للبيع وهذا هو وجه انكاره اياها واما الاستيعاب  
فلما يبلغ المملوك في اقطار الارض انما يفتا قناديل ببيتها لعمارة حرمه  
وعن

وتحت تقديمه بانفسنا فضلا عن اموالنا وما يروى عن الملوك فيرون هذا  
الحرم الشريف يفتخرون بذلك وقد ذكرنا عمارة الوليد بن عبد الملك له ثم  
المهدي ثم المتوكل فانرا بحجرة بالرخام ثم جدد التاريز وزيروا من زكري في خلافة  
المعتني وحمل لها سبيكا من حشيش القندل الابيض وكانت السقاية الحربية  
فاتي اليه من الخلفاء في ليلة الجمعة مستهل سنة اربع وخمسين  
وسمائية وقعت نار بالمدينة فاحترق في المسجد وبعض سقاية  
الحجرة فلبثوا الى الخليفة المستمير بناع والآت من بغداد  
وابتدأ بعمارة اول سنة خمس وخمسين وعزم ولم يحبسوا على ازالة  
ما وقع من السقاية على العبور حتى يطالعوا المستقيم واشتغل  
المستقيم بالتأليف فسقطوا الحجرة ووصل من مصر آلات العمارة في  
دولة المنصور علي ابن المعز ابيك ووصل من اليمن من ملكها شمس الدين  
المظفر يوسف ابن المنصور عمر بن علي بن رسول الات وحساب وتسلط  
بصر المظفر قطر واسمه المعتمد محمود بن محمود ابن اخ جلال الدين  
خوارزم شاه وابوه ابن عمه وقع عليه السبب فبيع بدمشق وسمي  
قطر واشتغل بالتأليف حتى كسرهم في عين جالوت ومات في دون السنة  
وتسلط الملك الظاهر وكان صاحب اليمن امر سكر منبر من صدور  
فقلعه الملك الظاهر وارسل منبر من جهة وكمل عمارة والملوك  
يفعلون ذلك افتخار به وادته ورسله عن عظم  
نفس النبي ابي اعلي الانس فاتبه في كل التوايب والارشاد



. واترك حظوظ النفس عنك وقلي لها لا ترجي عن نفس هذا الانفس  
 . تردى الردي والحمية كل ملية ، فليعد سعدت اذ انقضت يا ابراهيم  
 . ان تستلي بصعد بروحك في العلي ، بيد الكرام علي ثياب سندس  
 . وتزين ما ترسانين من كالمنا ، في مقعد عند المليك مقدس  
 . اترجي نبيمة تحلم بها ، وبذخاير ترجيه وترأسي  
 . ما انت حتي لا تكون ردية ، لمجد في كل هول مبلس  
 . ما في حياتك بقدر ان مات تحلفه جميع الانفس  
 . فمجد بجميعة تحدي لاسم وتحمي سدق الظلام الخندس  
 . ويقوم دين الله ابيض ظاهرا في غيظ ابليس اللعين الانجس  
 . اعظم بنفس محمد ان تنذر ، اهون بنفسك يا اخي والخمس  
 . نظمت هذه الابيات في سنة سبع وثلاثين وسمي ما به في كلام تفسير  
 . قوله تعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن  
 . رسول الله ولا يرهبوا بانفسهم عن نفسه والآن ردت فيها هذا المعاني  
 . العارض ، ولغيره اعلا البقاع وخيرها تراك علي السوي اجل مؤسس  
 . فبطيئة طاب الري وترباها اركي قراني كل واد اقدس  
 . ادرى عمارتها ومسجدها بما احوي وفي كل البرية قاسي  
 . اني يكون علي بيع حسنا شتي في ذاكر يا نعم الاقل الانجس  
 . لو جاز بيع النفس لعتد كان في تحريه ان الرفا اسرف ملبس  
 . صلى عليه الله كل دقيقة بعد الخلاق ناطق او اخر من  
 فصل

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة

**فصل** الكعبة والحجرة الشريفة قد علم حالها الاول بالنس للمحدث الولد  
 الذي قدمناه والثانية بالامان به وبالقلم بقطتها وفي كثير من البلاد  
 غيرهما اما كن ينذر لها ويهدي اليها وقد نسيال عن حكمها وبيع النظر في  
 انها هل تلتحق بهذين المكانين وان لم تبلغ مرعا ولا وقد ذكر الرافي عن  
 صاحب التهذيب وغيره انه لو نذر ان يبيد يكد اعلي اهل بلده عنه  
 يجب ان يصدق به عليهم قال ومن هذا ما ينذر رعيه الي الذي  
 المعروف بمرجان فان ما يجمع من يشم علي جماعة معلومين  
 وهذا محمول علي الرفا انقضي ذلك فيقول النذر عليه ولا شك انه اذا  
 كان عرف حمل عليه وان لم يكن عرف يظهر ان يحى فيه خلاف وجهين لهما  
 لا يصح النذر لانه لم يشهد له الشرع بخلاف الكعبة والحجرة الشريفة  
 والثاني يصح اذا كان مشهورا بالخبر وعلي هذا ينبغي ان يصرف في مصا  
 الخاصة به ولا يتعداها والا قرب عدي بطلان النذر لما سوى الكعبة  
 والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة لعدم شهادة الشرع لها وان من  
 خرج من ماله عن شئ لها واقضي الرفا صرقه في جهة من جهاتها صرف اليها  
 وانقضت به والله اعلم وحيد علي نسخة بخط المؤلف رحمه الله تعالى ما صورته  
 مصنفة في يوم السبت والاحد الرابع والعشرين من شهر رجب الفزد عام اربعة  
 ومئتين وسبعمائة فقط اهدى دمشق وكتبت هذه النسخة في شهر رمضان المعظم  
 سنة ثمان مائة المذكورة اهدىها الي المدينة الشريفة تكون وقفا هناك وقد  
 وقعها لذلك وكتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ثم تمام  
 السبكي عمرا له وللمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين

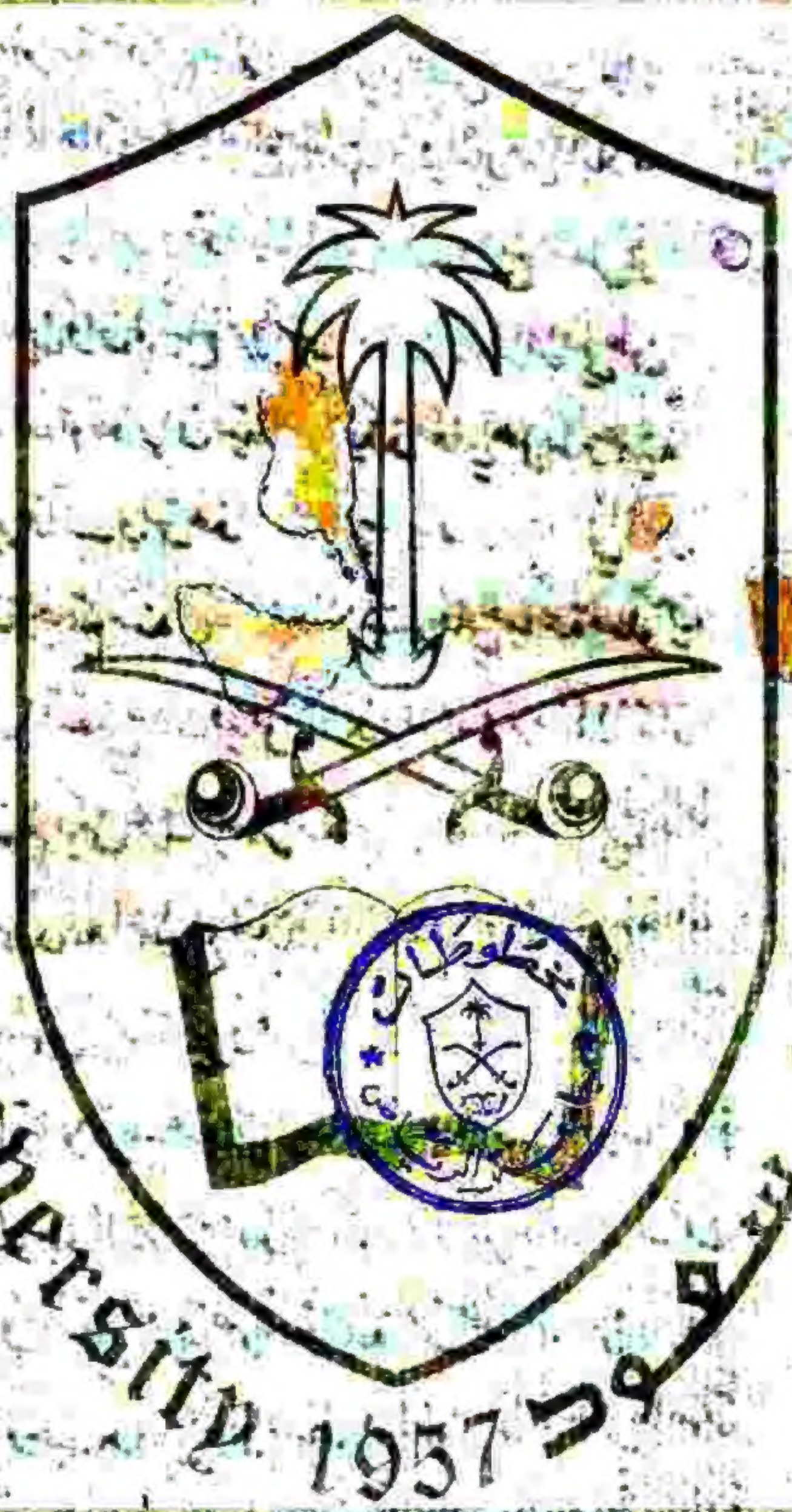
وصلى  
 على  
 النبي  
 وآله  
 وسلم

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة

مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة



Al-Sayid Ahmad



المكتبة

1957



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>